

معلومات الباحث

عنوان المداخلة: المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك
دخان خلال الفترة (2020-2024)

اسم الباحث: بزاز حليمة

الدرجة العلمية: أستاذ

مؤسسة الإنتماء: جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

معلومات النشاط العلمي

عنوان النشاط: الملتقى الدولي العلمي الأول (حضورى/عن بعد) الموسوم بعنوان:

الصيرفة الإسلامية في سياق المستجدات المالية والالكترونية المعاصرة

تاريخ النشاط يومي 23-24 أفريل 2025

الجهة المنظمة: جامعة الجلفة

جامعة زيان عاشور بالجلفة.
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة.
فرقة إدارة الأعمال المقاولاتية والتنمية المحلية المستدامة.

تنظم فرقة بحث حوكمة تشجيع الاستثمار عبر مسار الإصلاحات المالية والجبائية المستجدة في الجزائر.

الملتقى الدولي العلمي الأول (حضوري/عن بعد) الموسوم بعنوان: الصيرفة الإسلامية في سياق المستجدات المالية والالكترونية المعاصرة

يومي 23-24 أفريل 2025 بجامعة الجلفة

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك
دخان خلال الفترة (2020-2024)

Islamic financial derivatives as a product of Islamic financial
engineering: Dukhan Bank case study during the period (2020-2024)

محور الملتقى: الهندسة المالية للصيرفة الإسلامية وآثارها
جمال شرفة^{1*}، حليمة بزاز²

¹ جامعة قسنطينة 02، الجزائر، dchorfa25@gmail.com

² جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، hbezaze@gmail.com

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أحد أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية وهي المشتقات المالية الإسلامية من خلال التعرف على أدواتها وواقع استخدامها في المصارف الإسلامية وتحديدًا مصرف دخان الإسلامي القطري، بالإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وكذا منهج دراسة حالة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج لعل أهمها؛ أن الهندسة المالية الإسلامية دعمت الصيرفة الإسلامية في إدارة مخاطرها من خلال ابتكار أدوات المشتقات المالية الإسلامية، وأن بنك دخان يستخدم بعضًا من هذه الأدوات في إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية الإسلامية ; المشتقات المالية ; المشتقات المالية الإسلامية; بنك دخان.

ABSTRACT

This research paper aims to shed light on one of the most important products of Islamic financial engineering, which is Islamic financial derivatives, by identifying their tools and the reality of their use in Islamic banks, specifically Qatari Islamic Dukhan Bank, based on the descriptive and analytical approach as well as the case study approach. The study has reached many results, perhaps the most important of which is that Islamic financial engineering has supported Islamic banking in managing its risks through the innovation of Islamic financial derivatives tools, and that Dukhan Bank uses some of these tools in risk management.

Keywords: Islamic Financial Engineering; Derivatives; Islamic Derivatives; Dukhan Bank.

* المؤلف المرسل: بزاز حليمة

1. مقدمة :

شاع في السنوات الأخيرة من القرن الماضي استخدام المشتقات المالية بأنواعها المختلفة والتي شكلت واحد من أهم التطورات المثيرة في تاريخ الأسواق المالية حيث تطورت بمجرد تصورات إلى أدوات حقيقية يتم التعامل بها في الأسواق المالية الدولية. إن التوسع في المشتقات المالية عرض المتعاملين فيها لخسائر فادحة وربما للإفلاس، كما كانت السبب الرئيس في العديد من الأزمات المالية، لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى القصور الذي تنطوي عليه عقود المشتقات المالية، وكذا مستوى المخاطر الكبيرة التي تحتويها والناجمة عن سوء إدارتها ونقص الشفافية المصاحب لها. لذا تزايدت النداءات بضرورة تنظيم هذه الأدوات وتنميط عقودها لضمان استقرار أسواقها.

حرم الفقهاء المعاصرون استخدام المشتقات المالية في التمويل الإسلامي، وقد اعتمدوا في حكمهم على مجموعة من الأسس لعل أهمها؛ أنها تتعارض مع قاعدة العدل، انطوائها على الربا، انتفاء الملك فيها، صورية أغلبها، انطوائها على مجازفة تشبه الميسر والغرر والقمار، ولقد أدى عدم وجود مشتقات مالية إسلامية للتحوط وإدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية أو مؤسسات الأعمال الملتزمة بالمعاملات الإسلامية إلى انسحاب تلك المؤسسات من المعاملات المالية ذات المخاطر المرتفعة، وهو ما يقلل من دورها ومساهمتها في النظام المصرفي، وبذلك يصبح دورها هامشياً في الاقتصاد ويقلل من قدرتها على إدارة أصولها وخصومها بكفاءة، وهو ما يرفع من تكلفتها وبالتالي لا تستطيع منافسة المؤسسات المالية التقليدية دأبت العديد من الهيئات الشرعية لتأصيل البدائل المشروعة المشتقات المالية التقليدية .

قامت العديد من المصارف الإسلامية باستخدام أدوات المشتقات المالية الإسلامية المبتكرة لاستخدامها في إدارة مخاطرها ونجد من ضمن هذه المصارف مصرف دخان الإسلامي القطري.

تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي مختلف أدوات المشتقات المالية الإسلامية؟ وما هو واقع استخدامها في بنك دخان الإسلامي؟

الفرضيات: يعكس التساؤل الرئيسي للإشكالية التي ننوي معالجتها فرضيتين هما:

الفرضية الأولى: ساهمت الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار العديد من أدوات المشتقات المالية الإسلامية.

الفرضية الثانية: يستخدم بنك دخان بعض أدوات المشتقات المالية الإسلامية في إدارة المخاطر التي يتعرض لها.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- 1- التعرف على الحكم الشرعي للمشتقات المالية التقليدية.
- 2- تسليط الضوء على مقترحات الباحثين الاقتصاديين الإسلاميين في بدائل المشتقات المالية التقليدية
- 3- التعرف على مختلف أدوات المشتقات المالية الإسلامية.
- 4- إسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع العملي من خلال تجربة بنك دخان.

المنهج: تماشياً مع طبيعة الإشكالية المطروحة والمناهج المعتمدة في العلوم الإنسانية، فإننا سنعتمد على:

- **المنهج الوصفي**، لاستعراض المفاهيم الضرورية لإرساء الأرضية والخلفية النظرية للموضوع.

- **منهج دراسة حالة:** وذلك بإسقاط الجانب النظري على واقع بنك دخان.

2. الإطار المفاهيمي للمشتقات المالية الإسلامية

1.2 تعريف الهندسة المالية الإسلامية وأهم منتجاتها:

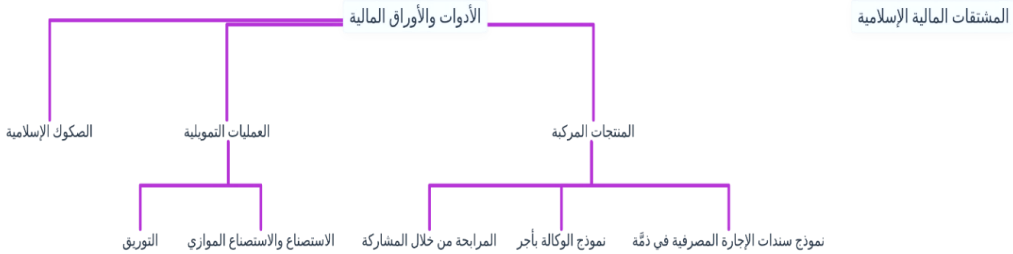
يقصد بالهندسة المالية الإسلامية: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار موجبات الشرع الحنيف". (أحمد قندوز ، 2012).

يشير هذا التعريف إلى أن الهندسة المالية الإسلامية يتضمن العناصر التالية:

- ابتكار أدوات مالية جديدة.
- ابتكار آليات تمويلية جديدة.
- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية كإدارة السيولة مثلاً.

- جميع الابتكارات المشار إليها سابقا يجب أن تكون موافقة للشرع. ويشير المخطط التالي إلى أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة أساسا في؛ المشتقات المالية الإسلامية والأوراق والأدوات المالية

منتجات الهندسة المالية الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحثين

2.2 المشتقات المالية الإسلامية كبديل للمشتقات المالية التقليدية:

تعد المشتقات المالية من أهم التطورات المثيرة في تاريخ الأسواق المالية، فبعدما انحصر التعامل في هذه الأسواق على الأسهم والسندات والتي أصبحت تعتبر أدوات مالية تقليدية أنتجت لنا الهندسة المالية أدوات مالية حديثة تعرف بالمشتقات المالية. تستخدم الأدوات المشتقة لعدد من الأغراض تتمثل في، إدارة المخاطر، المضاربة والمراجعة.

لا تتوقف الهندسة المالية عن صناعة منتجات جديدة تضاف إلى رصيد الأدوات المشتقة، لذا فقد أصبح من غير الممكن أن نتناول على سبيل الحصر هذه الأدوات. ويمكن تقسيمها إلى أدوات الجيل الأول وأدوات الجيل الثاني إن أهم أدوات الجيل الأول وأكثرها شيوعا في عالم المشتقات، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود الخيارات، عقود المبادلة. أما أهم أدوات الجيل الثاني فتتمثل في العقود الغريبة .

رغم أن التعامل في المشتقات يستهدف الحد من مخاطر التقلبات في العائد وأسعار الصرف وأسعار السلع إلا أنه وبحكم طبيعة هذه الأدوات وارتباطها بالتوقعات جعلها تشكل مخاطر في حد ذاتها، ويمكن القول أنه هناك مجموعتين من المخاطر المرتبطة بعقود المشتقات: المخاطر التقليدية (مخاطر السوق، المخاطر الائتمانية، المخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية) المخاطر الخاصة (مخاطر الارتباط، مخاطر نسبة الحماية، مخاطر السيولة، مخاطر التسعير ومخاطر الرفع المالي).

إن التوسع في المشتقات المالية عرض المتعاملين فيها لخسائر فادحة وربما للإفلاس، كما كانت السبب الرئيس في العديد من الأزمات المالية، لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى القصور الذي تنطوي عليه عقود المشتقات المالية، وكذا مستوى المخاطر الكبيرة التي تحتويها والناجمة عن سوء إدارتها ونقص الشفافية المصاحب لها. لذا تزايدت النداءات بضرورة تنظيم هذه الأدوات وتنميط عقودها لضمان استقرار أسواقها.

1.2.2 الحكم الشرعي للمشتقات المالية التقليدية:

حرم الفقهاء المعاصرون استخدام المشتقات المالية في التمويل الإسلامي، وقد اعتمدوا في حكمهم على مجموعة من الأسس تتمثل فيما يلي:

- تتعارض مع قاعدة العدل التي تمثل الأصل في العقود، والتي أمر بها الله تعالى في قوله عز وجل: "إن الله يأمر بالعدل" (النحل 90) حيث إنه في هذا النوع من العقود تتعارض مصلحة المتعاقدين تعارضا بينا فما كان مظن منفعة لأحد الأطراف يمثل ضررا للطرف الآخر.

- عند استخدام المشتقات المالية في سوق العملات الأجنبية، لا يتم الالتزام بقواعد الصرف، وهو ما يؤدي إلى وقوع الربا. وتنطوي العقود الآجلة والمستقبلية والخيارات والمقايضات التي محلها العملات الأجنبية، على تبادل عملات دول مختلفة. وبالتالي يجب أن تطبق قواعد صرف العملات على جميع صفقاتها.

- عقود البيع الآجل فيها تأجيل لكل من الثمن والسلعة، فتصبح عبارة عن بيع دين بدين آخر، أي من بيع الكالئ بالكالئ المنهي عنه شرعا.

- الثمن والسلعة في العقود المستقبلية والآجلة وعقود الخيارات هي آجلة، وغالبا ما تكون غير موجودة عند التعاقد. ومن ثم فإن البيع الحقيقي لا وجود له بل هو مجرد تبادل وعود. ولا يمكن للبيع أن يكون صحيحا في الشريعة إلا إذا تم تأجيل الثمن أو التسليم ولكن ليس الإثنين معا. (مجموعة من المؤلفين ، 1435هـ).

- ينتفي فيها الملك والقدرة على التسليم ويسوى الفرق ربحا أو خسارة أو يتم نقل المراكز ببيع ما اشترى أو شراء ما يبيع كل ذلك دون قبض، فهذه البيوع من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده.

- صورية أغلب البيوع الخيارية الشرطية حيث لا يجري تنفيذها ولا يترتب عليها بالتالي تمليك ولا تملك فلا المشتري يمتلك المبيع، ولا البائع يمتلك الثمن. (أحمد قندوز ، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، 2008، صفحة 191).

- تنطوي العقود الآجلة والخيارات والمقايضات على مجازفة تشبه الميسر والغرر والقمار. إذ يركز تداول المشتقات المالية في الأسواق، في كثير من الأحيان، على

مراهنات المجازفين على ارتفاع أو انخفاض أسعار الأصول الضمنية في عقود المشتقات. ومن المعروف أن المشتقات معاوضات صفرية وهو ما يشجع على استخدامها كأداة للمجازفة. والمجازفة ليست محرمة إجمالاً في الشريعة الإسلامية إلا إذا اتخذت سمة القمار، عندها تصبح محرمة. (مجموعة من المؤلفين ، 1435هـ).

وبناء على الاعتراضات المذكورة على المشتقات المالية التقليدية، كانت هناك محاولات لتطوير مشتقات إسلامية بديلة، ونستعرض في العنصر الموالي أبرز هذه المحاولات.

2.2.2 بعض المقترحات للبدائل الشرعية للمشتقات المالية التقليدية

اقترح بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي بدائل شرعية للمشتقات المالية التقليدية، نذكر منها ما يلي:

أ- الاقتراح الأول: "الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي" (القرة داغي ، 1992/1412).

اقترح الباحث مجموعة من العقود الفقهية كبدايل عن عقود الاختيارات والعقود المستقبلية

أ-1 البدائل عن الاختيارات:

يرى الباحث أنه لا يوجد بديل مطابق لصور الاختيارات التي تتعامل بها البورصة، ولكن يمكن الوصول إلى الأهداف والنتائج المشروعة للاختيارات من خلال ما يلي:

- إجراء العقود بخيار الشرط (مع تحقق الشروط المطلوبة من وجود المعقود عليه ونحوه) ولا مانع من تمديد مدة خيار الشرط حسب العرف.
- عقد الاستصناع حيث يحل مشكلة وجود المعقود عليه وجهالة العمل، فيمكن أن ترتب عقود، وصكوك وشهادات خاصة بالاستصناع في المستقبل.
- عقد الجعالة أيضاً يمكن أن يعالج كثيراً من القضايا المستقبلية.
- عقد السلم، وبيع الأجل (بالتقسيط أو بدونه) يحلان مشكلة عدم وجود المسلم فيه في الأول، وتأجيله المشروط وعدم وجود (الثمن) وتأجيله في الثاني.

أ-2 البدائل عن المستقبلات:

يرى الباحث أن البديل عن هذه المعاملة هو السلم بشروطه الشرعية وكذلك الاستصناع في السلع المصنعة، بل إن الأخير فيه مرونة أكثر من حيث تسليم العوضين، وذلك بأن توضع عقود نمطية خاصة بالسلع المصنعة، فيتفق التاجر مع المصنع عن طريق الوسيط لصنع الكمية المطلوبة، ويذكر في العقد المواصفات المطلوبة، والزمن والثمن.

وكذلك يمكن الاستفادة من عقد الجعالة، بأن يجعل فيه الشروط والمواصفات، ويصاغ العقد على شكل "الجعالة" بأن ينص فيه من أتى بكمية كذا من السلع الصناعية (كذا) في زمن (كذا) فإنه يعطى له مقابل كل طن (مثلا) مبلغ كذا.

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن البدائل المقترحة من طرف الباحث هي عقود معروفة في الفقه الإسلامي (خيار الشرط، عقد الإستصناع، عقد السلم، عقد الجعالة، البيع بالأجل) وهي عقود مناسبة لتحقيق وظيفة التحوط.

ب- الاقتراح الثاني: نحو مشتقات مالية إسلامية (عبد الحميد الساعاتي ، 1999/1419).

قدم الباحث تعديلات وشروط يمكن أن تجعل عقود المشتقات المالية أقرب للقبول فقهاً دون تقويت وظيفتها الاقتصادية المبتغاة وهي التحوط.

ب-1- عقود التحوط العادية (العقود الآجلة):

تحقيقاً لغرض وحكمة العقد الآجل وتجنباً للشوائب التي تسبب فساد عقود البيع عند القدماء، فإنه يمكن اشتراط:

- تأجيل تسليم البديلين إلى الموعد المتفق عليه لأن هذا يحقق الغرض من العقد ويجوز تعجيل ذلك في السلم وهذا لا ينافي مقتضى العقد.
- يجوز أن يكون رأس المال ديناً يحين أجله في الموعد المتفق عليه للتقايض.
- يجوز أن يكون رأس المال منفعة معلومة وتقبض بقبض العين المولدة للمنفعة، وقد أجاز ذلك في السلم وهذا لا ينافي مقتضى العقد.
- يجب أن يكون موعد التقايض معلوماً ومحددًا.
- أن لا يكون المثلث في عقد التحوط سلعة بعينها أو إنتاج مصنع بعينه لأنه قد ينقطع فيصبح غير مقدور التسليم.
- يجب الاتفاق على صفات السلع موضوع التبادل كالجنس والنوع والجودة وكل ما يؤثر في ثمن السلعة.
- يجب أن تكون السلعة معلومة القدر بمقياس معلوم ومتعارف ومتفق عليه.
- يجب أن تكون السلعة عامة الوجود في محلها (أي وقت التسليم) ومقدور على تسليمها ولا يلزم أن يكون بائع السلعة صانعاً أو منتجاً لها، بل يكفي أن تكون موجودة بالأسواق في موعد التسليم وبهذا نستبعد بيوع الغرر الفاحش المجمع على تحريره.
- يجب أن يحدّد مكان التسليم وطريقة قبض الثمن.
- لا يجمع بين البديلين إحدى علل الربا.

إن تأجيل تسليم البديلين إلى الأجل المتفق عليه في عقد التحوط له ما يبرره شرعاً وهذه المبررات هي:

- إن هدف عقد التحوط هو حماية البائع والمشتري وليس التمويل - وهذا يتحقق - بتأجيل تسليم البديلين وبالتالي يعتبر التأجيل من مقتضى هذا العقد، بينما تسليم أحد البديلين لا يعتبر من مقتضى العقد.

انطلاقاً من حرية الشروط العقدية وهو المبدأ الأصلي العام في العقود والشروط لعموم الحديث "المسلمون على شروطهم" أخرجه البخاري.

- فإن اتفاق كل من البائع والمشتري على تأجيل البديلين والتقابض في الأجل المتفق عليه يعتبر شرطاً صحيحاً لأنه من مقتضى العقد.

- لا يوجد في العقد ما يفسده فلا يوجد فيه شبهة الغرر لأن محل عقد التحوط كل ما يجوز بيعه وتنضبط صفاته، كما يجب أن يكون عام الوجود في محله. ولا يوجد فيه شبهة ربا الفضل حيث يجب أن لا يجمع بين البديلين إحدى علل الربا.

ب-2- شروط ومشروعية مقايضة التحوط:

إن غرض مقايضة التحوط هو غرض حماية المال الذي قد يكون عملة أجنبية أو عوائد وإيرادات أصول من خطر التقلبات غير المرغوبة، ويتحقق بذلك هدف حفظ المال وهو من المقاصد الشرعية. ويعزز من تحقيق القبول الفقهي لهذا العقد تحقق الشروط التالية:

- أن يتم تبادل العوضين في مجلس العقد فلا يؤجل أحدهما.
- يمكن أن يكون المال المتبادل عوضاً أو منفعة.
- يجوز أن يكون أحد البديلين أو كلاهما ديناً حالياً.
- يجب أن يكون العوض سلعة أو منفعة معينة، ولا يكون من السلع المثلية.
- يجب أن يكون موعد التبادل وإعادة التبادل محدداً ومتفقاً عليه سواء للسلع أو المنافع المتبادلة.
- يجب أن يحدد مكان التقابض وطريقته.
- يجب أن لا يجمع بين البديلين إحدى علل الربا.
- في مبادلة العملات الأجنبية تجرى أحكام الصرف من شرط التقابض في مجلس العقد.
- يتم إعادة الصرف بالسعر المتفق عليه وهو سعر الصرف ابتداء.

في ضوء الشروط السابقة يقترح الباحث قبول مقايضة التحوط فقهاً حيث إنها من العقود المستحدثة وتستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد المعاصر، والغرض منها التحوط وحفظ المال وهو من المقاصد الشرعية. كما أن مبررات من قال بفساد بيع الوفاء

لاشتراط البائع أخذ المبيع إذا رد الثمن إلى المشتري لا تنطبق في حال مقايضة التحوط للأسباب التالية:

- إن اشتراط إعادة التبادل يحقق التحوط وبالتالي هو من مقتضى العقد وليس خارجاً عنه.
 - إن اشتراط إعادة التبادل يحقق منفعة للطرفين معاً.
 - لا يمكن أن تؤدي مقايضة التحوط إلى الربا حيث يشترط أن يكون معدل التبادل وإعادة التبادل متساويين كما يشترط ألا يجتمع في البديلين إحدى علل الربا.
 - لا يوجد في مبادلة التحوط غرر فاحش حيث إن البديلين معينان، وموعد التبادل وإعادة التبادل محدّدان، ومكان التبادل وطريقته يتم الاتفاق عليهما.
- من خلال ما سبق ذكره، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

• وضع الباحث مجموعة من الشروط حتى تكون عقود التحوط العادية متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهي شروط مقبولة ماعدا الشرط الأول والمتمثل في تأجيل تسليم البديلين إلى الموعد المتفق عليه، وذلك لأن العقود لا تصح إلا أن يتم فيها تسليم البديلين.

• وضع الباحث مجموعة من الشروط الفقهية للمقايضات والتي تجعلها مختلفة عن المقايضات التقليدية، كما قدم مبررات في اختلاف مقايضة التحوط عن بيع الوفاء وهي مبررات نراها مقبولة.

ث- المقترح الثالث: مستقبلات متوافقة مع الشريعة (عبد الحميد الساعاتي ع، 2009).

اقترح الباحث عقوداً مستقبلية متوافقة مع الشريعة، ويرى أن أهداف المستقبلات الموافقة للشريعة هي:

- التأكد من أن العقود والعمليات المتعلقة بسوق المستقبلات لا تخالف الأحكام الشرعية في المعاملات كالربا والقمار والغرر الفاحش، وأن السلعة موضع التداول ليست محرمة كالخنزير والخمر والسلاح... الخ.
- التأكد من أن القواعد التي تحكم سلوك جميع الأطراف في سوق المستقبلات الموافقة للشريعة، ومنهم السماسرة وأعضاء السوق وأعضاء المقاصة والمتعاملون، ملتزمون بالضوابط والقيم الإسلامية، ويخلقون سوقاً تعمل بسلاسة ويثق فيها المتعاملون بأن أوامرهم سوف تنفذ تماماً وبالسعر العادل. ولهذا يحرم الغش والتدليس والكذب وعدم الوفاء بالالتزامات العقدية.

- توفير سوق يمكن أن تتحقق فيها الوظائف الاقتصادية لسوق المستقبلات. ولهذا تحرم أي ممارسة تتدخل في عملية استشراف السعر أو التحويل الفعال للمخاطر غير المرغوبة، وهذا ما يجعل أداء سوق المستقبلات ضعيفاً.

ويرى الباحث أنه يمكن تعديل عقود المستقبلات الموافقة للشريعة ويمكن أن يتم ذلك عندما تصبح الأصول والسلع محل التداول عقوداً ويجوز تداولها على أساس منظم وتكون الصفقة والعقد منظمين على مستويات مختلفة من جانب المؤسسات المختلفة للتأكد من صحة وعدالة الصفقة ولحماية مصداقية الطرفين والتزامهما.

إن الوضع المؤسسي للمستقبلات الموافقة للشريعة هو جزء من عقد التحوط المنمط الذي يستعمل في هذه الصفقة. لهذا يجب أن يكون موافقاً لمبادئ المعاملات الشرعية، وينطوي العقد المذكور على الالتزام ببيع أو شراء كمية معلومة من أصل أو سلعة تسلم في ميعاد مستقبلي محدد بثمن محدد في وقت العقد، علماً بأن الأصل أو السلعة يجب أن يكون مباحاً شرعاً، ويمكن استخدام وتعديل الوضع المؤسسي للمستقبلات التقليدية لكي يتوافق مع الوضع المؤسسي للمستقبلات الموافقة للشريعة.

3. أدوات المشتقات المالية الإسلامية وواقع استخدامها في مصرف دخان خلال الفترة (2020-2024)

1.3 أدوات المشتقات المالية الإسلامية:

تم تطوير عدد من المشتقات المالية الإسلامية وتم استخدامها في الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، وقد كان الغرض من معظمها التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف ومعدلات الربح، وهي: العقود الآجلة الإسلامية المبنية على الوعد، المقايضات الإسلامية في سوق العملات، المقايضة الإسلامية لعملات مختلفة، مبادلة معدل الربح، الخيارات الإسلامية.

أ-العقود الآجلة الإسلامية المبنية على الوعد: العقد الآجل مع وعد من طرف واحد في هذا العقد يعد الطرف الأول الطرف الثاني بشراء أو بيع عملة تسلم لاحقاً بثمن يتفق عليه اليوم. ويجب على الطرف الأول (الواعد) الوفاء بوعده، أما الطرف الثاني فهو غير ملزم بهذا الوعد. (مجموعة من المؤلفين، 1435هـ، صفحة 678).

وتجدر الإشارة هنا أنه تمت إجازة استخدام الوعد في تجارة العملات من قبل كل من مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الماليزي.

ب- المقايضات الإسلامية في سوق العملات:

ينبني هيكل المقايضة في سوق العملات على مفهوم الوعد. وتتكون هذه المقايضة من بيع صرف في البداية يعقبه وعد من الزبون يلتزم بموجبه ببيع صرف آخر في المستقبل

بسعر صرف اليوم. وفي التاريخ المستقبلي المحدد. يجري بيع الصرف حسب معدل الصرف الموعود به مستقبلاً.

ت-مقايضة الإسلامية لعملات مختلفة:

هي عبارة عن عقد مصمم كآلية تحوط من أجل تقليل تعرض المشاركين في السوق لخطر أسعار صرف العملات في السوق والتي تتسم بالتذبذب والتغير وذلك إلى أدنى حد ممكن، وبمعنى آخر فإن الهدف الرئيس لهذا المنتج هو حماية المستثمر من مخاطر تذبذب سعر العملات هذا ويوجد نوع واحد هو المبادلة الإسلامية للعملات هيكل بيعين وله جزآن، الجزء الأول يكون فيه الطرف أ هو المشتري لتأكيد شروط الصفقات المستقبلية المخصصة، أما الجزء الثاني فيكون فيه الطرف ب هو المشتري لتأكيد شروط الصفقات المستقبلية المخصصة.

ث- مبادلة معدل الربح: يتيح ذلك للعملاء إدارة مخاطر تعرض الأصول والالتزامات لمعدلات السوق بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويتيح هذا الحل للعملاء مقايضة معدل ربح ثابت بمعدل ربح متغير والعكس صحيح. وبإمكان المصرف تحليل محافظ العملاء لتأمين حلول تحوطية بالمعدل الأعلى بهدف الحد من مخاطر تعرض العملاء لاحتمال تبدل المعدلات (www.qib.com، بلا تاريخ).

ج-الخيارات الإسلامية:

الوعد في سوق تبادل العملات الأجنبية: يشبه هيكل الوعد في سوق تبادل العملات الأجنبية الخيار التقليدي، وفيه يستخدم الوعد الملزم من طرف واحد. إذ يتعهد المصرف العميل عند التعاقد بتبادل العملة 1 مع العملة 2 في تاريخ محدد في المستقبل بسعر يتم الاتفاق عليه عند التعاقد. ويحصل المصرف عند التعهد على رسوم من العميل مقابل وعده الملزم.

ويمكن للعميل في تاريخ لاحق أن يطلب من المصرف الوفاء بوعده أو إعفاءه من ذلك. وإذا أراد العميل تنفيذ الوعد عند تاريخ الاستحقاق يجب تبادل العملات بين المصرف والعميل حسب الاتفاق. وسيطلب العميل تنفيذ الوعد إذا كان سعر العملة في تاريخ الاستحقاق في مصلحته. والجانب الإيجابي في هذا العقد هو أنه يتيح للعميل الخيار في التنفيذ بحيث لا ينفذ الوعد إلا إذا كان سعر السوق السائد في تاريخ الاستحقاق في مصلحته. ولكن هذه الميزة ليست مجانية، إذ يجب على العميل دفع رسوم مقابل التزام المصرف بالوعد. (مجموعة من المؤلفين ، 1435هـ، صفحة 682).

2.3 المشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان:

1.2.3 نبذة عن بنك دخان:

يعد بنك دخان الخيار المصرفي المفضل في قطر، حيث يساعد الافراد والشركات على اتخاذ خيارات يومية أفضل من خلال توفير تجارب مصرفية مبتكرة. تتويجاً لأول عملية اندماج يشهدها القطاع المصرفي في قطر والتي جمعت بين بنك بروة وبنك قطر الدولي في عام 2019، برز بنك دخان كأحد أكبر المؤسسات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدولة، مستفيداً من الخبرة المشتركة لاثنتين من أبرز المؤسسات المالية وأكثرها ديناميكية في قطر. وعبر شبكة واسعة من الفروع، يقدم بنك دخان مجموعة متطورة من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة إلى قاعدة عملائه الضخمة والتي تضم أكثر من 150,000 عميل.

بفضل بنية تحتية قوية من الموظفين والتكنولوجيا والحلول القائمة على البيانات، استطاع بنك دخان أن يتبوأ مراكز ريادية متقدمة في السوق المصرفي في قطر. حالياً، يبلغ إجمالي أصول البنك 75.4 مليار ريال قطري، ويعود هذا الأداء إلى نموذج أعماله الذي يركّز على التنوع والابتكار المستمر في المنتجات والخدمات وتعزيز تجربة العملاء باعتبارها أكبر محركات نموه. يدين بنك دخان بريادته إلى محفظته المتنوعة من الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة، وتمويل العقارات والتمويل المهيكل، والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى سوق رأس المال، ومنتجات وخدمات إدارة الثروات والأصول.

خلال سنة 2024 كان لمصرف الدخان العديد من الانجازات نذكرها كما يلي:
(<https://www.dukhanbank.com>، بلا تاريخ).

-جوائز يورو موني للتميز: 2024 النجم الصاعد في قطر

-مجلة ميد

- أفضل مدير ثروات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد
- أفضل تقديمات للمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل حلول للتمويل العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- التميز في تقديم خدمات تركز على العملاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أفضل تقديمات متعددة القنوات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المشتقات المالية الإسلامية كنتاج للهندسة المالية الإسلامية: دراسة حالة بنك دخان خلال الفترة (2020-2024)

فوربس

- بنك دخان ضمن قائمة فوربس لأقوى 100 شركة عامة في الرق الأوسط لعام 2024
- بنك دخان يحتل المرتبة الرابعة في قطر والمرتبة 23 في الشرق الأوسط لأفضل 30 بنكاً في العام 2024

جلوبال فاينانس

- البنك الرقمي الأكثر ابتكاراً في قطر
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر 2024
- أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة في العالم 2024

2.2.3 واقع استخدام المشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان خلال الفترة (2024-2020)

يوضح الجدول رقم 01 القيمة الاسمية للمشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان خلال الفترة 2024-2020

جدول 1: القيمة الاسمية للمشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان خلال الفترة 2024-2020
الوحدة: ألف ريال قطري

2024	2023	2022	2021	2020	أدوات إدارة المخاطر
1.915.079	436.980	2.611.349	2.481.427	2.492.703	عقود تبادل معدلات الربح
146.685	734.572	789.629	865.362	706.692	الخيارات
19.843.964	10.509.769	13.455.382	18.054.183	3.815.314	عقود صرف عملة

أجنبية أجلة					
الإجمالي	7.014.709	21.400.972	16.856.360	11.681.321	21.905.728

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للفترة 2020-2024

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك دخان يستخدم ثلاث أدوات من المشتقات المالية الإسلامية والمتمثلة في؛ عقود تبادل معدلات الربح، الخيارات، عقود صرف عملة أجنبية آجلة. وقد عرف إجمالي القيم الاسمية لهذه الأدوات تذبذباً خلال فترة الدراسة حيث ارتفع سنة 2021 بمقدار 14.386.263 ألف ريال قطري، لينخفض خلال سنتي 2022 و 2023، ثم ارتفع من جديد خلال سنة 2024 أين بلغ الاجمالي أعلى قيمة له.

جدول رقم 02: الوزن النسبي لأدوات المشتقات المالية الإسلامية في بنك دخان خلال الفترة (2024-2020)
الوحدة: %

أدوات إدارة المخاطر	2020	2021	2022	2023	2024
عقود تبادل معدلات الربح	35.54	11.59	15.49	3.74	8.74
الخيارات	10.07	4.05	4.68	6.29	0.67
عقود صرف عملة أجنبية آجلة	54.39	84.36	79.83	89.97	90.59
الإجمالي	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 01

نلاحظ من الجدول أعلاه أن بنك دخان يستخدم لإدارة مخاطره في المرتبة الأولى عقود صرف عملة أجنبية آجلة، ثم تأتي في المرتبة الثانية عقود تبادل معدلات الربح، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب الخيارات الإسلامية.

4. خاتمة:

تناولنا في هذه الورقة البحثية أحد أهم منتجات الهندسة المالية الإسلامية والمتمثل في المشتقات المالية الإسلامية وقد حاولنا تسليط الضوء على هذه المنتجات وواقع استخدامها في المصارف الإسلامية.

وقد توصلنا إلى جملة من النتائج الهامة نوردها كما يلي:

- 1- الهندسة المالية الإسلامية هي مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف.
- 2- حرم الفقهاء المعاصرون استخدام المشتقات المالية في التمويل الإسلامي، وقد اعتمدوا في حكمهم على مجموعة من الأسس لعل أهمها؛ أنها تتعارض مع قاعدة العدل، انطوائها على الربا، انتفاء الملك فيها، صورية أغلبها، انطوائها على مجازفة تشبه الميسر والغرر والقمار.
- 3- إن تطبيق الهندسة المالية الإسلامية سيوفر للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مزايا عديدة أهمها، توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية وكذا توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية.
- 4- اقترح عديد الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أدوات مالية إسلامية قد تشكل بدائل شرعية لعقود المشتقات المالية التقليدية.
- 5- تم تطوير عدد من المشتقات المالية الإسلامية وتم استخدامها في الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية، وقد كان الغرض من معظمها التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف ومعدلات الربح، وهي: العقود الآجلة الإسلامية المبنية على الوعد، المقايضات الإسلامية في سوق العملات، الخيارات الإسلامية.
- 6- أن بنك دخان يستخدم ثلاث أدوات من المشتقات المالية الإسلامية والمتمثلة في؛ عقود تبادل معدلات الربح، الخيارات، عقود صرف عملة أجنبية آجلة.

وبناء على النتائج السابقة نقترح ما يلي:

- 1- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعريف المستثمرين والمؤسسات المالية بفوائد المشتقات الإسلامية وكيفية استخدامها.
- 2- تعزيز انتشار المشتقات المالية الإسلامية في الأسواق العالمية من خلال التعاون مع المؤسسات المالية التقليدية.
- 3- تطوير منصات رقمية لتداول المشتقات المالية الإسلامية بطريقة آمنة وفعالة.
- 4- دعم الأبحاث الأكاديمية والعملية في مجال الهندسة المالية الإسلامية لتطوير منتجات مبتكرة.

قائمة المراجع

- عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي . (1999/1419). نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الاسلامي، المجلد 11 ، الصفحات 69-90.
- عبد الرحيم ومجموعة من الباحثين عبد الحميد الساعاتي . (2009). مستقبلات متوافقة مع الشريعة، بحث منشور ضمن كتاب "الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي" (الإصدار 1). جدة: مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز.
- عبد الكريم أحمد قندوز . (2008). الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق. دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- عبد الكريم أحمد قندوز . (2012). إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية. (جامعة حسيبة بن بو علي، المحرر) الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية (9)، صفحة 17.
- علي محيي الدين القرة داغي . (1992/1412). الأسواق المالية في ميزان الفقه لغسلامي. مجلة مجمع الفقه الغسلامي، 1 (7)، الصفحات 188-190.
- مجموعة من المؤلفين . (1435هـ). النظام المالي الاسلامي: المبادئ والممارسات، ترجمة كرسي سابك لدراسات السواق المالية الغسلامية . تأليف جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية (المحرر)، (الصفحات 673-674).
- <https://www.dukhanbank.com> . (بلا تاريخ). تم الاسترداد من
- <https://www.dukhanbank.com/ar/media-center/awards>
- www.qib.com . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 13 12 2015، من
- www.qib.com.qa/ar/wholesale/corporate/treasury-services.aspx

